

عمومية «بنك الشارقة» تقرر زيادة رأس المال لمصلحة الحكومة



وافقت الجمعية العمومية لبنك الشارقة على زيادة رأس مال البنك بإصدار 800 مليون سهم بالقيمة الاسمية للسهم، بسعر إصدار درهم واحد للسهم، وبقيمة إجمالية للإصدار 800 مليون درهم لمصلحة حكومة الشارقة ممثلة في الشارقة لإدارة الأصول كمساهم استراتيجي، ما يرفع مساهمة الحكومة في البنك من 17.16% إلى نحو 40% فيما يصبح رأس المال 3 مليارات درهم، وبعد الحصول على موافقة المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتمت الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية 2022. وانتخبت العمومية مجلس إدارة جديداً ضم كلاً من:

- محمد بن سعود القاسمي
- سيف بن بطي آل حامد
- عبد العزيز الحساوي
- سالم الغماي
- صلاح النومان

- عبد الله شريف الفهيم
- عامر خانصاحب
- وليد الصايغ
- أروى العويس
- طلال المدفع

كذلك تمت الموافقة على تحديث برنامج سندات الدين الأوروبية متوسطة الأجل للبنك غير قابلة للتحويل إلى أسهم، وتجديد قيمته الحالية إلى 2.5 مليار دولار، أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، وإصدار سندات دين أخرى منضوية تحت البرنامج والتي سيحدد مجلس الإدارة شروطها، وتعديل أي مستندات ووثائق تتعلق بالبرنامج شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة، ما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024